سلاماً يا عراق

المطالب "المشروعة" أم مشروعة؟

■ هاشم العقابي

كشفت الأحداث الأخيرة التي عمت بعضا من البلدان العربية، ومنها العراق، أن هناك فئة تظن أن الشعب ما زال مغفلا. فعلى عكس ما صار يتميز به الشعب من بساطة ووضوح في التعبير عن معاناته وأهدافه، نجد، بالمقابل، هناك من يلوذ بالخبث "والدهاء" لدس السم بألفاظ تبدو "عذبة" ليستغفل الجماهير.

متابعة دقيقة لتصريحات المسؤولين ومناصريهم من الإعلاميين توحي وكأنهم مع المتظاهرين لكنها بدواخلهم ضدها. أغلبهم يصرح انه مع مطالب الشعب "المشروعة". زين العابدين قال أنا مع مطالب الشعب "المشروعة" وكذلك فعل "مبارك". وكثير من إعلاميي السلطة أيضا، يلعبون اللعبة ذاتها. سمعت مقدم برنامج بأم أذني يقول: "أنا مع مطالب العراقيين "المشروعة". رغم انه كان مبتهجا لان التظاهرات "فشلت" حسب "توقعاته". الغريب أن مثل هذا القول يكون معقولا لو صدر من مسؤول حكومي، لان مقدم البرنامج ماذا يقدم أو يؤخر إن كان ضد أو مع مطالب المتظاهرين؟

هذه الألفاظ المسمومة هي نوع من أنواع "الحسجة" لكنها تمثل الصنف الساذج منها. فمن يقول إني مع مطالب الشعب المشروعة ليس مثل من يقول مطالب الشعب مشروعة.

هذه الألف واللام هي بيت السم، لأنها تضع مطالب الشعب في خانات مثل خانتي الحلال والحرام. فالمشروعة عندهم هي من لا تمس "قدسية" الحاكم أو تداعي بتنحيته، لان المس بها "حرام". فحسني مبارك كان يسمع ويرى أن الملايين تنادي: "الشعب يريد إسقاط النظام". ومع هذا يخرج ليقول لهم ببلادة: "إني مع مطالبكم المشروعة" لكنه يرفض أن يرحل. المعنى انه يرى أن المطالبة بإسقاطه ليست في خانة الطلبات "المشروعة". لذا لم يقل "مطالبكم مشروعة".

وان كان ذلك "المسكين" يلعب على وتر واحد من الألفاظ، فجماعتنا لعبوا على عدة أوتار لفظية. كان العزف نشازا ومفضوحا على أوتار "الإرهاب" و"البعث" و "الخوف على المتظاهرين". النتيجة هي أن "حرصهم" تتوج بان نشروا "علاسة" محترفين لمتابعة أربعة من الصحفيين العزل ليذيقوهم أصنافا من التعذيب الأخلاقي والجسدي ما كانوا قد تذوقوها من الإرهاب والبعث مجتمعين.

تظاهرات المظلومين ليست لعبة كرة قدم، حسب قول متظاهر مصري يافع كنت قد مررت علي ذكره في عمود سابق. إنها لا يمكن أن تنتهي بالتعادل أبدا. فإما أن ينتصر الشعب أو يخسر. لذا من يظن أن النتيجة قد حسمت بالتعادل بين المتظاهرين والحكومة يوم ٢٥ شباط واهم.

إن امتهان ذكاء الشعوب جريمة أخلاقية وإنسانية لا يمكن أن تمر دون حساب. فعلى من يقر بان مطالب الشعب مشروعة أن يتخذ واحدا من خيارين لا ثالث لهما. أما أن يلبيها بأجمعها أو أن يرحل. أما الحاكم الذي يتصور أن الديمقراطية تعني، فقط، فسح المجال للشعب أن يستعرض عذاباته علنا، دون أن يستجيب لها، ما هو إلا سادي يقرأ التظاهرات على أنها مجرد نزعة مازوخية يريد الشعب من خلالها أن يتلذذ بعذاباته.

ربما كان الأمر كذلك قبل ثورة "البوعزيزي"، لكنه لم يعد هكذا بعده.

من الصعب تحقيق تقدم سريع في ملف الخدمات

طالباني: الاحتجاج حق مشروع.. لكن محاولات زعزعة النظام مرفوضة

بغداد / المدى

وجّه رئيس الجمهورية جلال طالباني بياناً إلى أبناء الشعب العراقي بشأن التظاهرات، في ما يأتي نصه:

"الديمقراطية غاية تصبو إليها الشعوب وضرورة لا بد منها لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحريات والحقوق والعدالة للمواطنين كافة، وتبرهن التحولات الجارية في منطقتنا أن السعي إلى إقامة المجتمعات الديمقراطية بات قاسما مشتركا لشعوب المنطقة.

وقد استبقت بلادنا المسيرة التاريخية الراهنة بعد تخلصها من نير الاستبداد، فأقر الشعب في استفتاء عام دستورا دائما، وجرت انتخابات نيابية في ظل رقابة دولية ومحلية واسعة وحظيت بإقرار جماعي بنزاهتها وموضوعيتها وفي ضوء نتائجها شكلت السلطة التنفيذية.

ولكن مسيرتنا لم تخل من معوقات كان من أخطرها الإرهاب الممول والمدعوم من أعداء العملية السياسية وبخاصة بقايا النظام الديكتاتوري الذي ينوء البلد بالتركة التي خلفها.

ولا بد من الإقرار أيضا بأن هناك أخطاء ذاتية ومعرقلات من داخل النظام الجديد وتدنيا في الأداء وخاصة في مجال الخدمات، ومكافحة الفساد وتوفير فرص العمل. وأدى تراكم المشاكل الموروثة والمستجدة إلى استياء الناس الذي تجسد في لجوء أعداد من المواطنين العراقيين إلى ممارسة حقهم الدستوري في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي والمناداة بمطالبهم المشروعة.

وقد شهدت تظاهرات يوم الجمعة الماضي أعمال عنف حاول الدفع إليها أولئك الذين عملوا على استثمار الاحتجاج الشعبي وتوظيفه لزعزعة النظام السياسي، ولكن مخططاتهم أحبطت بفضل تضافر جهود القوى الأمنية وعدد من المتظاهرين الذين ابدوا درجة عالية من الوعي والانضباط.

أن أي تجاوز للقانون مدان بشدة وأي إخلال بالأمن هو خروج على القانون الذي يكفل التظاهر السلمي لكنه يشترط عدم انتهاك التشريعات.

واذا كان الاحتجاج حقاً مشروعاً ومكفولاً دستوريا، فان محاولات زعزعة النظام الديمقراطي لا يمكن القبول بها، إذ أن السلطة في بلادنا يجري تداولها من خلال الإرادة الشعبية الممثلة بالانتخابات العامة، عن طريق صناديق الاقتراع.

ولئن كانت القوات الأمنية ملزمة بتأدية واجباتها في حفظ الأمن، فإن عليها في الوقت ذاته أن تتحاشى كل ما يمكن أن يؤدي إلى تعريض أرواح المواطنين للخطر، ومن المؤسف أن تظاهرات الآونة الأخيرة في عدد من محافظات البلاد شهدت إطلاق نار وأعمالا أخرى أدت إلى سقوط ضحايا وجرحى، ونحن ندعو إلى إجراء تحقيق لمعرفة ومحاسبة المقصرين. كما لا بد من التأكيد على أهمية ضمان سلامة الصحفيين وحرية الإعلام الذي هو أداة مهمة للتواصل بين السلطة والمجتمع.

ولا بد للسلطة في مجتمعنا الديمقراطي ان تضع يدها على نبض الناس وتصغي لهم وتلبي مطالبهم المشروعة. ومن الواضح ان مشكلة الخدمات وخاصة امدادات الكهرباء وتوفير مواد البطاقة التموينية وغيرها تتطلب معالجات جذرية وجدية، شأنها شأن الفساد الذي لم يعد فقط معطلا للاقتصاد بل اصبح مسببا لزعزعة ثقة المواطنين بالنظام الديمقراطي.

وأننا نؤيد دعوة دولة رئيس الوزراء نوري المالكي الى تحديد فترة مائة يوم للشروع في معالجة المشاكل القائمة ومحاسبة كل مسؤول يثبت تقصيره أو سوء أدائه.

وقد يكون متعذرا تحقيق تقدم سريع في جميع هذه الملفات، ولكن لا بد من الشروع في إجراءات عاجلة ضمن خطة شاملة يوضع جدول لتنفيذها ويعلن على الملأ لكي يكون موضع متابعة من السلطة التنفيذية ورقابة من السلطة التشريعية ورصد من الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين عامة.

مثل هذه الإجراءات تتجاوب مع مطالب المواطنين، ودعوات المرجعيات الدينية الموقرة التي حذرت من مغبة التسويف في تجاهل آراء الناس.

والى جانب معالجة المشكلات على صعيد السلطة الاتحادية المركزية لا بد من مراجعة جدية لعمل مجالس المحافظات والمجالس المحلية التي لم يكن أداء العديد منها في مستوى المسؤولية.

إن السلطة ومستوياتها كافة مسؤولة بالتكافل والتضامن وينبغي ألا يستثمر أي طرف مشارك في الحكومة الوضع الراهن للكسب السياسي، فالشراكة الفعلية لا يمكن أن تعني الإفادة من المنافع والتبجح بالايجابيات، والتنصل من موطن الخلل والسلبيات.

أن نظامنا السياسي هو نتيجة كفاح مرير خاضه شعبنا، وثمرة لاختياره الحر. ولكن عمل السلطة المنتخبة بحاجة إلى تصويب وتقويم دائمين من قبل الشعب وأن الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة هو تكريس لشرعية السلطة وترسيخ للنظام الديمقراطي القائم في بلادنا.

مجلس محافظة بغداد لـ"المدى": لا نفكر بإقالة المحافظ

الساعدي يتوقع سقوط عبد الرزاق الجمعة.. ونواب: لن يصمد مئة يوم

بغداد / وائل نعمة

رجح النائب صباح الساعدي الإطاحة بمحافظ بغداد في تظاهرات الجمعة المقبلة واتهمه في مؤتمر صحفي عقده في مجلس النواب يوم أمس الاثنين بـ"التستر على الفساد والمفسدين" من خلال منعه إحالة (ابن شقيقته) وهو مدير العقود في المحافظة إلى القضاء".

وقال الساعدي إن محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق منع إحالة مدير العقود في المحافظة، وهو ابن شقيقته إلى القضاء برغم القبض عليه متلبسا بالرشوة.

وأوضح أن احد المتهمين الموجود بعهدة القضاء الآن يراد إخراجه من السجن لأن خاله المحافظ لم يوافق على إحالته إلى المحاكم، حسب قوله.

ورجح الساعدي بـ"أن التظاهرات التي ستخرج يوم الجمعة المقبلة ستطيح بمحافظ بغداد ومجلسها، ولن تتوقف حتى تتحقق مطالبها"، مبينا أن رئيس الوزراء لن يقيل المحافظ، وما يزال يرفض ذلك إلى الآن.

في المقابل أشار عضو التحالف الوطني عامر ثامر إلى أن المتظاهرين أشاروا إلى وجود تقصير من رؤساء مجالس المحافظات والمحافظين.

وأكد ثامر في اتصال هاتفي مع (المدى) أن الحكومات المحلية يجب أن يكون لديها شعور بالمسؤولية وتحترم إرادة المواطنين الذي أوصلوهم إلى تلك المراكز عبر الانتخابات وان يقدموا استقالتهم فورا.

ويشدد ثامر على أن محافظ بغداد يتعالى على ابناء العاصمة ويرفض الاستقالة من منصبه، بينما كان من الأجدر أن يخرج ويقدم استقالته أو يفند اتهامات المتظاهرين حول تقصيره في أداء عمله.

ومن جانب آخر شدد ثامر على ضرورة أن تسبق الإقالة محاسبة لكل المسؤولين قبل إخراجهم من مناصبهم عن التقاعس والتقصير في عملهم وإلا سيكون المسؤول القادم بمأمن عن العقاب، ومن ثم يصار إلى انتخابات جديدة لمجالس المحافظات، مؤكدا أن على مجلس النواب أن يأخذ دوره في التحقق من قضايا الفساد والتقصير في عمل المحافظين ومجالس المحافظات.

وكان رئيس البرلمان أسامة النجيفي قال خلال مؤتمر صحفي عقده بمبنى البرلمان في وقت سابق انه على الحكومة والبرلمان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات الاستعداد إلى إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي خلال ثلاثة أو أربعة أشهر، مؤكدا أن"البرلمان سيعمل على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات خلال الأيام القليلة المقبلة.

إلى ذلك اعتبر سعد المطلبي عضو ائتلاف دولة القانون أن قضية إقالة محافظ يجب أن تكون أكثر دقة وتطرح للدراسة.

ويؤكد المطلبي في اتصال مع (المدى) أن تنحية المحافظين عن مناصبهم يجب أن تدرس بشكل مفصل وتحدد مدى نجاعة هذه الخطوة في تحسين أوضاع العاصمة أو في تعقيدها، على اعتبار أن مطالب المتظاهرين قد شملت قضايا لا تقع ضمن اختصاصات مجلس المحافظة فقط، لافتا في الوقت نفسه إلى أن طرد المحافظ عن منصبه يعد أقسى أنواع العقوبة، في إشارة منه إلى أن المسؤول سيلقى حسابا على تقصيره من خلال إقالته، وان كان قد اختلس أو اقترف خطأ قانونيا يجب إحالته إلى القضاء.

فيما أشار حبيب الطرفي النائب عن التحالف الوطني إلى انه لو تأكد أن التقصير من قبل المحافظ مجلس المحافظة يجب أن يقال من منصبه.

وأكد الطرفي وهو عضو المجلس الإسلامي الأعلى أن الأخير كان أول من درس التظاهر السلمي ونادى ومنذ وقت مبكر بالحفاظ على مصالح المواطنين وتفعيل كل الحقوق، في إجابة منه على سؤال حول فيما لو كان المجلس الأعلى قد غير من اتجاهه في انتقاد الدعوات التي أطلقتها الأوساط الثقافية والصحفية للحفاظ على الحريات العامة والتي تعتبر التظاهرات إحدى أهم مظاهرها، حيث شدد الطرفي على أن المجلس لم يقف يوما ضد الحريات العامة على ألا تمس بالآداب العامة.

فيما كشف عضو مجلس محافظة علي داود العطار أن المجلس اجتمع يوم أمس واصدر بيانا فصل فيه التداخلات في الصلاحيات بين الحكومة المحلية والاتحادية وان التقصير في جوانب كثيرة لا يقع تحت اختصاص المجلس.

وأشار العطار في اتصال هاتفي مع (المدى) إلى أن الملفات التي تدارسها المجلس في مختلف القطاعات لم تصل إلى نقاش إقالة محافظ بغداد.

نساء عراقيات يكافحن لإيقاف تفجير القنابل.. لكن رواتبهن تتأخر

ترجمة: عمار كاظم محمد

النساء المسؤولات عن اعتراض وتفتيش الانتحاريات يقضين أيامهن في سقائف معدنية في نقاط تفتيش الشرطة وفي استقبال المكاتب الحكومية، وهن يقمن بتفتيش النساء اللواتي يرتدين العباءات السوداء حيث تقول السلطات العراقية إن عمليات التفتيش قد ساعدت في كبح جماح الهجمات الانتحارية التي تقوم بها النساء إذ يقول فريق النساء المسمى ببنات العراق إن النساء لم يستلمن رواتبهن منذ عام منذ ان سيطرت الحكومة العراقية على هذا البرنامج من الجيش الامريكي الذي ساعد على تأسيس وتمويل برنامج بنات العراق عام ٢٠٠٨.

تقول هند جاسم التي انضمت إلى البرنامج بعد أن فقد زوجها وظيفته "إنهم يستمرون بوعد أنهم سيدفعون لنا الشهر القادم وحينما تأتي نهاية الشهر يعدونا بالذي يليه وهكذا وما يبقينا هنا هو وعودهم فقط".

البعض من أولائك النسوة البالغ عددهن ٣٠٠ من بنات العراق تركن العمل بعد أن توقف مبلغ الـ ٢٥٠ دولارا التي يتسلمنهن شهريا عن الوصول إليهن أما بالنسبة للواتي بقين وهن أغلبية واسعة فهن ينزلقن للفاقة حيث أن العديد منهن أرامل العنف أو المعيلات الوحيدات لعوائلهن.

في محافظة ديالى التي كانت مركزا للهجمات الانتحارية النسائية قالت النساء إن الحكومة المحلية وقوات الشرطة قد أيدوا هذه المجموعة لكن الدعم المادي الذي حصلوا عليه كان قليلا جدا.

وجدان عادل التي ساعدت في تكوين مجموعة بنات العراق قالت إن المسؤولين العراقيين قد شجعوا النسوة على الاستمرار بالعمل كمسألة واجب تجاه العراق وأزواجهن المقتولين حتى لو غرق البعض منهن بالديون.

وأضافت "إذا تم التخلي عن بنات العراق سيكون هناك فراغ امني وسيكون هناك هدف سهل للقاعدة "الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء كان يلقي باللوم على "الأسباب التقنية" بالنسبة للدفعات لكنه قال إن الحكومة قد تعهدت بتمويل البنات وضمهن إلى فروع قوات الأمن. وقال الناطق علي الموسوي "إنهن يقمن بعمل لا يستطيع القيام به إخوتهم من رجال القوات الأمنية لذا فان عملهن يحترم ويقدر من قبل الجميع".

العراق كان أيضا بطيئا في الدفع لجامعي الصحوات وقد وعد المسؤولين العراقيين بضم أعضاء الصحوات إلى قوات الأمن والوزارات الحكومية الأخرى لكن تقريرا أخيرا من قبل المسؤولين الامريكان المشرفين على إعادة إعمار العراق وجد أن ٤١ بالمئة فقط من مجموع ٩٥ ألف من أعضاء الصحوات تم منحهم وظائف.

تشكيل بنات العراق قد تم بعد تشكيل الصحوات على مقياس اصغر بكثير ففي أواخر عام ٢٠٠٨ تم تدريبهن على الدفاع عن النفس وعلى استعمال الأسلحة الخفيفة ثم تم توزيعهن على نقاط التفتيش والنقاط الأمنية الأخرى في ديالى والبلدات في جنوب العاصمة بغداد.

البعض من العراقيين شعروا بالغضب من منظر النساء اللواتي يرتدين قمصانا عسكرية رمادية في نقاط التفتيش أو يسرن خلال الاستعراض العسكري حيث تلقى البعض منهن تهديدا من خلال المكالمات الهاتفية كما تقول وجدان عادل التي تدير المجموعة التي نجت من عبوة ناسفة على الطريق خلال شهر تشرين الأول الماضي و أدى إلى تعويق أخوها.

المسؤولون العراقيون يقولون إن عمليات التفتيش قد لعبت دورا في إيقاف النساء الانتحاريات حيث كان هناك ٣٦ هجمة في عام ٢٠٠٨ وهبط العدد إلى ٤ هجمات عام ٢٠٠٩ والى هجمة واحدة فقط عام ٢٠١٠ حيث ظهرت هذه الهجمة أنها كانت لرجل يرتدي زيا نسائيا طبقا لتقرير الجيش الامريكي ولا توجد هجمات انتحارية نسائية قد تم الإبلاغ عنها هذا العام.

إن هذا الهبوط في عدد الهجمات يتزامن مع الهبوط العام في الهجمات خلال السنوات القليلة الماضية وكان سبب الهبوط الكبير هو في العمليات الانتحارية النسائية أيضا يعود إلى العمليات العسكرية العراقية والأمريكية ضد المجاميع الإرهابية.

إقبال عبد راشد البالغة من العمر ٤٥ عاما قالت إنها انضمت إلى البنات بدافع الضرورة حيث أن زوجها جندي عراقي قتل من قبل الإرهابيين عام ٢٠٠٦ وبعد شهر وخوفا من العقوبة تم قتل ابنها البالغ من العمر ١٧ عاما، مضيفة أنها بقيت لوحدها وكان عليها أن تعيل بناتها الأربعة وابنين صغيرين آخرين.

وقالت إن الانضمام إلى بنات العراق كان هو السبيل الوحيد للبقاء على قيد الحياة ولم يلاحظ احد كم ضحينا وكم من المشاكل قد واجهنا في سبيل إعالة عوائلنا"، لكن أشهرا مرت بدون رواتب فان بنات العراق يقلن إنهن مازلن يكافحن من اجل البقاء وهن يسخرن من وعود الدفعات المتأخرة والدعم الحكومي.

البعض منهن بعن أثاثهن وبعض المجوهرات أو القيام بترك بيوتهن المستأجرة والعيش مع عوائلهن وقالت إحدى النساء أنها كانت تستدين بعض المال من اجل الوصول إلى نقطة التفتيش التي تعمل فيها.

عن: نيويورك تايمز

الهمرات نقلت المتظاهرين إلى ساحاتهم

النجيفي والجيش يتبادلان الاتهامات على خلفية ٢٥ شباط

متابعة/ المدى

حمل محافظ نينوى أثيل النجيفي، أمس الاثنين، الأجهزة الأمنية في مدينة الموصل مسؤولية اقتحام المتظاهرين مبنى المحافظة وإضرام النار فيه خلال تظاهرات الجمعة، فيما رد قادة في الجيش على الاتهامات معتبرين إياها "باطلة" وتهدف إلى إدخال الجيش في معترك بعيد منه.

واتهم النجيفي في تصريح نشرته وكالة"السومرية نيوز"، قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي بـ"تسهيل نقل عدد من المتظاهرين بعجلات عسكرية وعبور جسور الموصل باتجاه مبنى محافظة نينوى، خلافا للخطة الأمنية الموضوعة من قبل قيادة عمليات نينوى، التي تضمنت إغلاق الجسور لتكون التظاهرات في مناطق محددة منعا لأعمال الشغب"، مشيراً إلى أن"تسلل مندسين في صفوف المتظاهرين سهل اقتحام مبنى المحافظة وإحراق أجزاء منه".

وأوضح النجيفي أن"بعض جرحى التظاهرات هم من منتسبي الفرقة الثانية"، مشيرا إلى أن"الحريق طال غرفا تحتوي على معاملات للمواطنين ووثائق مشاريع البناء والاعمار وغيرها".

وشهدت محافظة نينوى، الجمعة الماضي، تظاهرة حاشدة للمطالبة بتوفير الخدمات ومفردات البطاقة التموينية وإقالة المحافظ، كما أضرم المتظاهرون النار في مبنى المحافظة، الذي أكد شهود عيان أن رئيس البرلمان أسامة النجيفي وشقيقه اثيل النجيفي كانا داخله لحظة وقوع الحريق، فيما سقط عدد من المتظاهرين بين قتيل وجريح بنيران القوات الأمنية قرب مبنى المحافظة.

من جهته، نفى قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي المتمركزة في الموصل اللواء الركن ناصر الغنام في حديث لـ"السومرية نيوز"، صحة ما قاله المحافظ، مؤكداً"عدم عبور أي عجلات عسكرية تعود للفرقة الثانية جسور الموصل وإيصال للمتظاهرين إلى الساحل الأيمن من المدينة حيث مبنى المحافظة".

وأكد الغنام أنه"تم تشكيل لجنة تحقيق بالموضوع"، مشيرا إلى"عدداً من الجرحى وجهوا أصابع الاتهام إلى عناصر من داخل مبنى المحافظة بإطلاق النار على المتظاهرين وإضرام النار بالمبنى".

وأكد الغنام"وجود صور ووثائق تثبت هذا الكلام وهناك تصوير يبين من أحرق المبنى وبجانبه عناصر شرطة من حماية المبنى"، رافضا"توجيه أي اتهام للقادة العسكريين الذين بذلوا كل ما باستطاعتهم من أجل تامين حماية المتظاهرين، الذين أتيحت أمامهم حرية التوجه إلى أي مكان والتظاهر فيه".

وطالب قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي رئاسة الوزراء بـ"تشكيل لجنة من أعلى المستويات لوضع حد لمثل هذه الاتهامات في نينوى"، حسب قوله.

وأعلن رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، أمس الأحد، عن تشكيل لجنة للتحقيق في إحداث تظاهرات الجمعة في الموصل، محملا قوات الجيش مسؤولية إضرام النار بمبنى المحافظة، فيما دعا إلى التحقيق في ما تعرض له المتظاهرون في عموم المحافظات العراقية.

بدوره، قال قائد عمليات نينوى الفريق الركن حسن كريم خضير "تمكنا كقيادة عمليات من الوصول بسرعة للمكان بعد احتراق المبنى واستطعنا إخلاء رئيس البرلمان العراقي ومحافظ نينوى من المبنى، وأيضا تسهيل وصول عجلات إطفاء الحريق".

وأكد خضير أنه "يملك وثائق وصور تثبت صحة كلامه"، معتبرا اتهامات القوات العسكرية بأعمال العنف والحرق"باطلة وتهدف إلى إدخالنا في معترك نحن بعيدين كل البعد منه"، بحسب تعبيره.

وأشار خضير إلى أن "حماية قاطع التظاهرة عند مبنى محافظة نينوى هي من مسؤولية الشرطة المحلية وقوات أخرى كسرية سوات والشرطة الوطنية، فضلاً عن حماية محافظ نينوى ورئيس البرلمان العراقي، والذين يقدر عددهم بأكثر من ٣٠٠ عنصر".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون